**التنمية**

و لقد جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية في عام 1956 بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين, و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية, و الاجتماعية, و الثقافية في المجتمعات المحلية, و لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة, و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع و بعبارة أخرى فان التنمية المحلية تتحقق من خلال مشاركة كافة الفاعلين الاجتماعين لتيسير الحلول للمشاكل الاجتماعية, و الثقافية, و الاقتصادية على المستوى المحلي, لبلوغ أكبر قدر ممكن من التقدم الاجتماعي و الاقتصادي

بالتالي التنمية هي شكل من أشكال التغير الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي الذي يمس جوانب الحياة برمتها, بهدف انتشال المجتمع من حالة الركود و التخلف إلى التقدم الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي, و دالك عن طريق التخطيط و التوجيه, استثمار الإمكانيات البشرية و المادية الملائمة.

**التنمية المستدامة développement durable**

و في سياق آخر حاول تقرير الموارد العالية الذي نشر عام 1992, والدي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة, و إجراء مسح شامل لأهم التعريفات التي خصت هدا المصطلح, وهي تعريفات تنوعت بين اقتصادية و بيئية و إنسانية و ثقافية و أما القاسم المشترك بينها فيتمثل في:

1. يجب أن لا تتجاهل التنمية الضوابط و المحددات البيئية
2. ألا تؤدي إلى دمار و استنزاف الموارد الطبيعية
3. تطوير الموارد البشرية
4. إحداث تغيرات في القاعدة الصناعية و الثقافية السائدة

**البيئة في مفهوم التنمية المستدامة**

و في نفس الصدد حددت ندوة المكسيك لعام 1974 ( الخاصة بأنماط استخدام المصادر البيئية و استراتيجيات التنمية ) العلاقة بين البيئة و التنمية بالاتفاق على العناصر الرئيسية منها:

1. أن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية هي غالبا المسبب الرئيسي للتدهور البيئي
2. ضرورة سد حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي
3. أهمية أن يأخذ الجيل الحالي حاجات الأجيال القادمة في الاعتبار, اد ينبغي عليه أن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة و أن لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة و بدلك لا يحد رفاهية الإنسان في المستقبل و فرص بقائه

*تاريخ التنمية المستدامة*

**المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة**







**أهداف ومقاصد التنمية المستدامة**

**الهدف 1** إنهاء الفقر بكل صوره في كل مكان

**الهدف 2** القضاء على الجوع وتوفير ا أ لمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

**الهدف 3** ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهة للجميع في كل الأعمار

**الهدف 4** ضمان تعليم جيد يتسم با إ لنصاف ويشمل الجميع ويعزز فرص التعلّم طوال الحياة للجميع

**الهدف 5** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

**الهدف 6** ضمان توفر مياه الشرب والصرف الصحي للجميع وإدارته إدارة مستدامة

**الهدف 7** ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المنتظمة والمستدامة بتكلفة ميسورة

**الهدف 8** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

**الهدف 9** إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

**الهدف 10** الحد من التفاوتات داخل مختلف البلدان وفيما بينها

**الهدف 11** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

**الهدف 12** ضمان استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج

**الهدف 13** اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ وتأثيراته

**الهدف 14** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

**الهدف 15** حماية وتأهيل وتعزيز الاستخدام المستدام ل أ لنظمة ا إ ليكولوجية البرية، وإدارة الغابات بشكل مستدام، ومحاربة التصحر، ووقف وعكس مسار تدهور ا أ لراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

**الهدف 16** التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

**الهدف 17** تعزيز سبل التنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة



*الشكل التّنسيق بين التّكامل الاقتصاديّ والتّنمية المستدامة*

*مبادئ التنمية المستدامة :*

*أولا : مبدأ الاحتياط*

*و في هذا السياق ظهر مبدأ الحيطة و الذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة*

*فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق و التوقع و هو بذلك موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل، و استنادا للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر*

*ثانيا : مبدأ المشاركة :*

 *التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارا ت جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط و وضع السياسات و تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، و هذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، و التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد و تنفيذ و متابعة خطط التنمية*

*ثالثا : مبدأ الإدماج :*

 *لم يكن من المتعارف عليه في السابق إعتماد الإعتبا ا رت البيئية والإجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الإقتصادية الإنمائية، إلا انه أصبح من الواضح بأن وضع الإعتبا ا رت البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة*

*إذ أنه عندما يتعلق الأمر بحماية البيئنة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية*

*من العلاج*

*رابعا: : مبدأ الملوث الدافع :*

 *يعد مبدأ الملوث الدفع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير و فعال، كونه مرتبط بالجانب الإقتصادي للنشاطات الملوثة، و يهدف إلى تحميل التكاليف الإجتماعية للتلوث الذي تحدثه ك ا ردع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها .*

*أبعاد التّنمية المستدامة*



*تداخل أبعاد عمليّة التّنمية المستدامة*



 *الشكل. تكامليّة أبعاد التّنمية المستدامة*

**عناصر البيئة محل الحماية القانونية**

 **:** تأخذ البيئة كقيمة يهتم القانون بتنظيمها و حمايتها مفهوما واسعا يشمل الوسط الذي يعيش فيه الإنسان سواء كان وسطا طبيعيا كالماء و الهواء و التربة و الأنظمة الغابية، أم كان وسطا من إنشاء الإنسان .

، وأهمية وجود التنوع الحيوي تنبع من أن كل نوع من الكائنات الحية يقوم بوظيفة محددة في النظام الإيكولوجي فإذا اختفى أي نوع من الأنواع فإنه يؤدي إلى اختلال التوازن في النظام الإيكولوجي وحدوث العديد من الأضرار البيئية، ومن أكثر العوامل التي تؤدى إلى نقص التنوع الحيوي الصيد الجائر لنوع معين من الكائنات الحية مما يؤدي إلى نقصان تعداده بشكل ينذر بانقراضه، بالإضافة إلى الاستخدام المفرط للمبيدات التي يترتب عليه القضاء على كثير من أنواع النباتات والحيوانات مع الكائنات المستهدفة أصلاً بالمبيدات.

**ثانيا : العناصر الاصطناعية**

تقوم البيئة الاصطناعية أساسا على ما أدخله الإنسان عبر الزمن من نظم و وسائل و أدوات تتيح له الاستفادة بشكل أكبر و بتكلفة أقل من مقومات العناصر الطبيعية للبيئة ، و ذلك من أجل إشباع حاجياته و متطلباته الأساسية و حتى الكمالية، حيث تتشكل العناصر الاصطناعية من البنية الأساسية المادية التي يشيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية و المؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة الاصطناعية من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها و التي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، حيث تشمل البيئة الاصطناعية استعمالات الأراضي للزراعة، و لإنشاء المناطق السكنية و للتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية و إنشاء المناطق الصناعية و التجارية و الخدماتية .....الخ

إذن فالبيئة الاصطناعية أو البيئة المشيدة ما هي إلا البيئة الطبيعية نفسها، و لكن بتدخل الإنسان و تطويع بعض مصادرها لخدمته، و عليه فالبيئة الاصطناعية تعد بيان واقعي صادق لطبيعة التفاعل بين الإنسان و بيئته.

***تعريف المجتمع المدني***

*يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه هو تلك التنظيمات أو المؤسسات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بأعمال تطوعية لتحقيق رغبات أفراد المجتمع.*

***أركان المجتمع المدني***

*تشتمل تنظيمات المجتمع المدني على كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات مثل اتحادات رجال الأعمال، النقابات العمالية والمهنية، اتحادات الفلاحين الجمعيات الخيرية. وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أسس أو أركان هي:*

*الفعل الإرادي الحر (الطوعية):*

*إذ أن المجتمع المدني يتكون من خلال المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإرادي الحر، وهذه الطريقة تتميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات القرابية التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.*

*التنظيم الجماعي (المؤسسي):*

*وهو أن المجتمع المدني مجتمع منظم يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي . تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأا الركن الأخلاقي السلوكي:*

***خصائص المجتمع المدني ووظائفه***

*يتمتع ا لمجتمع المدني بعدة أركان أو خصائص تميزه عن غيره من التنظيمات الأخرى، وتمتع كذلك تنظيماته بوظائف عدة منوطة بها، وفيما يلي أهم الخصائص والوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني:*

*أولا: خصائص المجتمع المدني*

*توجد خصائص وسمات تميز نسق ومؤسسة المجتمع المدني عن غيره من الأنساق والمؤسسات الأخرى، حيث أن هن اك أربعة معايير يمكن من خلالها تحديد مدى التطور الذي بلغته هذه المؤسسات وهي:*

*القدرة على التكيف:*

*ويقصد قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكييف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضا ؤل أهميتها ور بما القضاء عليها.*

*الاستقلالية:*

*وهو ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الأفراد أو تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤية المسيطر*

*التعقد:*

*ويقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسس ة، بمعنى تعدد هيئاا التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى، ويلاحظ على كثير من المؤسسات في الوطن العربي بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية وانعدام انتشارها وتركزها في العاصمة أو في . المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.*

*التجانس:*

*ويكون ذلك بعدم وجود نزاعات داخل المؤسسة تؤثر على مستوى أدائها، فكلما كان حل هذه التراعات سلميا كلما أدى إلى الوفاق داخل المؤسسة ، ومنه إحداث التجانس والاستقرار داخل النسق الفرع.*

***ثانيا: وظائف المجتمع المدني***

*كما تتعدد معاني المجتمع المدني وخصائصه تتعدد كذلك وظائفه في المجتمع، لكن قبل التطرق إلى هذه الوظائف يتعين علينا ذكر بعض الوسائل والأدوات التي يستخدمها من أجل : القيام بوظائفه هذه، ومن بين هذه الوسائل والأدوات*

*الوسائل:*

*وتنقسم إلى نوعين وسائل مباشرة كالتفاوض والمسا ومة والإقناع ووسائل غير مباشرة وذلك من خلال السعي للوصول إلى الدوائر الحكومية والاتصال الشخصي بصناع القرار أو أن يكون للجمعية أو المنظمة أشخاص يمثلوها ويدافعون عن وجهة نظرها داخل الحكومة نفسها.*

*الأدوات:*

*بالنسبة للأدوات فقد تلجأ مؤسسات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام السمعية والبصرية كالصحف والإذاعة والتلفزيون وهي أدوات التأثير عن الرأي العام كشن حملة إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية المضادة دفاعا عن قضايا معينة*

 *أما عن الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني فيمكن إجمالها في تحقيق النظام والانضباط في المجتمع : فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض.*

*تحقيق الديمقراطية : فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي،كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشار كة الايجابية النابعة من التطور وليست التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالجماهيرية والتأييد الشعبي.*

*التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولا ء والانتماء والتعاون والتضامن ، فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة ، ضف إلى ذلك مشاركته في ممارسة حقوقه الديمقراطية كالترشيح، والتصويت. الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق : وعلى رأس تلك الحاجات، الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير، التجمع والتنظيم ، تأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معام لة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات و الحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.*

*فكل من الدولة و قوى ا لسوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال و القهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا تجد هذه الجماعات ذرع وقاية تتسلح به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني.*

*الوساطة و التوفيق : أي التوسط بين الحكام و الجماهير من خلال قنوات الاتصال و نقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية ، وتسعى مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه و اكتساب مكانة أفضل لها في ا لمجتمع ، حيث تتولى مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها و تقسيمها إلى فئات محددة قبل توصليها إلى الحكومة، فلو تصور غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع الكم الهائل من الم طالب المختلفة التي ت عبر عن مصالح الأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك . وقد تأتي سياستها بشكل متحيز للبعض دون البعض الآخر بما يعكس اختلال التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب أن تلتزم به الدولة إزاء المواطنين.*

*ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها : مع قدوم الثمانينات من القرن العشرين، شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصا في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئا ثقيلا عليها لا تستطيع تحمله . وعندما بدأت الدول ة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمساعدا في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض هذا المجتمع للانهيار خصوصا عندما يتواجد شعور عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاها والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها.*

*وإلى جانب الأزمات الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها اتجاه المجتمع تحت تأثير الغزو و الاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية (فلسطين، لبنان).*

***توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين :*** *حيث تمد مؤسسات المجتمع المدني يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع. مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة لقد أصبحت الجهود الذاتية والتطوعية ضرورة ملحة وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية المستدامة، حيث فرض هذا الأخير نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية والتحدي في القضايا البيئية العالمية ، من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية محليا أو وطنيا أو عالميا، وذلك بالقيام بمشاريع وتنفيذ برامج تكون أهدافها واضحة منذ البداية، إذ لا ينحصر دور تنظيمات وجمعيات المجتمع المدني في الاستشارة بحسب بل يتعداه في الكثير من الحالات إلى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل بعض الهيئات العامة ، لأن المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا. وتتجسد المشاركة من خلال دور المجتمع المدني في حماية البيئة والمتمثل في:*

*أ- دور الجمعيات في التربية البيئية: ونعني بالتربية البيئية محاولة تجنب الكثير من المشكلات البيئية التي هدد نوعية حياة الإنسان، وغيره من الأحياء على الأرض عن طريق توضيح المفاهيم والخ لافات المعقدة التي تربط الإنسان بالبيئة ، ويتمثل دور الجمعيات في نشر التربية البيئية من خلال عرض مضموها (تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياهم، تنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، تنشئة السلوك المبني على الوقاي ة وا تقاء الضرر البيئي ...)، كيفية تحديد الجمهور المخاطب، الأماكن التي يمكن من خلالها الوصول إلى الجمهور والزمن المفضل للاتصال به.*

*ب- الدور التحسيسي : قد يك ون أنجح أنواع العمل البيئي هو "التوعية بالقدوة حيث لا ينحصر دور الجمعيات في الصلاحيات والإمكانيات التي تتاح لها للمشاركة في حماية البيئة وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي وتعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة نقية.*

*ويتضح دور الجمعيات في التربية البيئية والدور التحسيسي في نشاط "جمعية حماية البي ئة في الكويت " التي تقوم بدور كبير في ترسيخ "الثقافة البيئية " أو "التوعية البيئية " في المجتمع، من خلال جملة من النشاطات أبرزها إعداد برامج تلفزيونية خاصة عن البيئة، كما تحتفل سنويا بيوم البيئة العالمي، وذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام لتنبيه الرأي العام بأهمية وضرورة حماية البيئة، والتركيز على توعية الموا طنين بالموضوع الخاص الذي يحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل عام، ومن نشاطاها أيضا القيام بحملة إعلامية مكث فة في أسبوع من كل سنة تحت اسم "أسبوع البيئة "، تعقد خلالها الندوات وتصدر النشرات وتشارك التلاميذ في حملات توعية خاصة (التربية البيئية ). كما أن الجمع ية تشجع الناس على المشاركة في مسابقات للصور البيئية تتضمن كيفية تعامل الإنسان مع البيئة، إضافة إلى إصدار مجلة "البيئة" إلى جانب كتيبات تحت 15 قضية بيئية تغطي مختلف مجالات البيئة ، اسم "قضايا البيئة "، ونشرت حتى عام 2008*

*ج- مشاركة الجمعيات في بلورة القرارات البيئية: وذلك من خلال:*

*المشاركة في عقد المؤتمرات الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة مثل: مؤتمر استوكهولم 1972 )، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج مونتيفيديو للتطوير والمراجعة الدورية للتعاون ) البيئي ( 1981 )، مؤتمر ريو دي جانيرو ( 1992 )، مؤتمر جوهانسبورغ ( 2002 )، فضلا عن هذا، مؤتمر "الدور التكاملي للتنظيمات غير الحكومي ة والدولية في التنمية المستدامة " الذي عقد في دولة قطر من 04 إلى 06 مارس 2002 ، الذي نوه بأهمية دعم الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وحماية البيئة بشكل خاص، وتم التطرق إلى هذا الأمر من خلا ل ورشتا عمل : الأولى تحت عنوان "بناء القدرات الذاتية ل لجمعيات والتنظيمات غير الحكومية "، والثانية كانت بعنوان "احتياجات الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية وكيفية .( التعامل مع المؤسسات الدولية للتسريع في دفع عجلة التنمية المستدامة للمجتمعات ممارسة الضغوطات على الحكومات :*

نحو إدارة مستدامة للبيئة والتلوث

تتركز جهود التنمية المستدامة في جانبيها المادي والبشري، في مواجهة الفاقد وتعظيم الاستفادة بالموارد وحمايتها وتأهيلها للاستمرار عبر الأجيال، وهذا لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال الإدارة السليمة للبيئة، التي تعد إدارة التلوث أحد جوانبها.

ويُعرِّف الإدارة البيئية بأنها «الإجراءات ووسائل الرقابة المحلية أو الإقليمية أو العالمية الموضوعية من أجل حماية البيئة، وهي تتضمن أيضًا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد

كما يعرفها بأنها «هيكل المؤسسة ومسؤولياتها وسياساتها وممارساتها وإجراءاتها وعملياتها ومواردها المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الأمور البيئية، ويحدد نظام الإدارة البيئية فلسفة المؤسسة تجاه قضايا البيئة ووضع أهداف للبرامج البيئية وتطوير برامج ل لداء البيئي ك م عرفت منظمة »ISO« الإدارة البيئية بأنها «جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها »

ونستنتج من التعريفات السابقة أن مصطلح إدارة التلوث يشير إلى استخدام الوسائل القانونية الإدارية والاقتصادية والتعليمية والعلوم والتكنولوجيا وغيرها من الوسائل والأساليب والأدوات بهدف إدارة التلوث للحد من آثاره ع ل البيئة والإنسان والكائنات الحية

وتتطلب الإدارة الفعالة للتلوث ما يلي:

1 دراسة مسببات هذا التلوث؛ للقضاء أو السيطرة على مصادره من خلل الدراسات المعملية والميدانية.

2 إعادة تصنيع النفايات (التدوير)، وهي عملية تهدف إلى استرداد المواد وإعادة استخدامها بدلا من التخلص منها، والتدوير أنواع وله فوائد كثيرة، أهمها:

 تقليل التكاليف.

- حماية البيئة من التلوث.

- الحصول على السماد العضوي.

- ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية.

إيجاد فرص عمل جديدة

3 معالجة مياه المجاري ومياه الص رف الصحي بالوسائل المناسبة والآمنة.

4 سن القوانين التي تساعد في تنقية البيئة والمحافظة عليها والتخلص من التلوث، بما يساعد على تنظيم وسائل التخلص من المخلفات الصلبة والخطرة، على غرار وثيقة الكتاب الأخضر الخاصة بتعويض الأضرار البيئية المرتكزة على مبدأين أساسين: الأول: مبدأ المسؤولية الموضوعية التي تقع على عاتق المستغل الملوث للبيئة، والثاني: إمكانية التعويض في حالة عجز قواعد المسؤولية المدنية عن توفر الحماية التعويضية ي للمضرور، وذلك عند تعذر تحديد المسؤول أو إعساره، وذلك عن طريق الآليات الجماعية للتعويض

5-**حظر الملوث**: ينبغي العمل على حظر الملوثات، كما حدث حين حظرت بعض الدول استخدام المبيد الحشري الخطر «دي دي تي ».

6-فرض الغرامات على الشركات المسببة للتلوث.

7 فرض الضرائب على المنتجات الملوثة.

8 التعاون الإقليمي والدولي؛ حيث يصعب التحكم في كثير من أنواع التلوث، ويرجع ذلك إلى أن ملكية الموارد العالمية، أي المحيطات والغلاف الجوي، ليست فردية، ولا تخص أُمَّة بعينها. ولابد لسكان العالم، والحالة هذه، من أن تتضافر جهودهم من أجل مكافحة التلوث. وفي عام 2001 م، وقّعت 127 دولة على اتفاقية حظر استخدام 12 من الملوثات العضوية المداومة. وتنتقل هذه المواد الكيميائية ومن بينها مادة «دي دي تي » بالهواء والماء عبر الدول مهددة الإنسان والحيوان على حد سواء. وحثت الاتفاقية العلماء والشركات الصناعية والحكومية على التقليل من وجود الملوثات العضوية المداومة في البيئة.

8- توسيع الجهود العلمية ودفع العلماء إلى البحث عن الحلول لمسألة التلوث؛ فبعض الأبحاث تحاول إيجاد طرق للتخلص من التلوث أو تقنينه؛ وبعضها الآخر يهدف إلى منعه. ويعمل كثير من الباحثين

الصناعيين على إيجاد المزيد من الطرق الاقتصادية لاستخدام الوقود والمواد الخام الأخرى.

10 تعميق وعي وتفهُّم المؤسسات والمصانع للحد من التلوث.

11 الحد من مناطق التخلص من النفايات، فقد كان تحديد أماكن التخلص من المخلفات في الماضي رخيصًا وسه مما أضر بالبيئة، حيث استغلت المناطق القريبة من المدن مكبات للنفايات، مما زاد من حدة التلوث؛ لذا ينبغي تشديد الإجراءات في هذا المجال.

11- إعانة المنظمات لتطوير وسائلها وخطوط إنتاجها التي تحد أو تقلل من التلوث، ولا بد من طرح الحوافز والإعانات الملائمة التي تساعد على تطوير الوسائل والأساليب التي تقلل من التلوث.

13 تفعيل دور المنظمات البيئية وجعله أكثر عمقًا في مكافحة التلوث عن طريق محاولة التأثير على المشرِّع وانتخاب القادة السياسيين الذين يولون اهتمامًا بالبيئة، وتدبير الأموال؛ لتطوير الأساليب

والوسائل لإدارة ومنع التلوث، وتقديم الإعانات والدعم في هذا المجال، مثل: جماعة السلم الأخضر وأصدقاء الأرض والأحزاب السياسية وغيرها.

14- الحد من الإسراف في العالم، خاصة العالم الصناعي؛ حيث يلاحَظ أن الفرد الذي يعيش في الدول الصناعية يستهلك حوالي عشرة أضعاف ما يستهلكه الفرد في الدول النامية من الوقود والكهرباء،

وينتج مايتراوح بين ضعفين وثلاثة أضعاف ما ينتجه الشخص في الدول النامية من المخلفات البلدية؛ لهذا ينبغي تحمل المسؤولية وتضافر جهود الأفراد في كل أنحاء العالم.

15- تقوية جهود الأفراد في مجال محاربة التلوث (المشاركة الشعبية)، حيث تتطلب تقوية جهود الأفراد في مجال محاربة التلوث تفعيل وسائل توعية أفراد المجتمع بكل الوسائل؛ لأن خلق الوعي في هذا المجال سيكون له تأثير ضاغط وبدرجة كبيرة على منتجي التلوث، فإذا امتنع المستهلكون عن شراء المنتجات الملوثة فلسوف يتوقف المصنِّعون عن إنتاجها، كما أن الدراسات أثبتت أن المشاركة الشعبية

في التخطيط واتخاذ القرار والإدارة مسألة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق تكامل الأهداف، كما أنها تبني وتوثق جسور الثقة بين الناس ومتخذي القرار وتعطي الضمان لسرعة وكفاية التنفيذ والوصول إلى الهدف

16 إنشاء قاعدة بيانات مركزية بشأن المعلومات والمؤشرات والبرامج البيئية لمواجهة المستجدات والتحديات المحدقة.

17 إدارة النفايات الخطرة لطرق علمية وتقنية متقدمة.

18 الاستفادة من قصص النجاح الخاصة بالتحكم في التلوث الصناعي وقصص النجاح لإدارة البيئية.

19- تنظيم ورصد التلوث البيئي، وهذا يتطلب وضع الأنظمة والتنظيمات التي تساعد على رصد التلوث وتتبُّعه وتحديد جهاته بدقة، ووضع بوابة إلكترونية لإنتاج الأنظف.

20 رصد استخدامات المواد الخام والطاقة والمرافق، وكذلك معاملات التشغيل والتحكم في العمليات، والمخلفات و الانبعاث، وعادة ما يتم ذلك على أساس برنامج لأخذ العينات وتسجيل المعلومات وتتبع الاتجاهات مع الزمن.

21- وضع نظام لإدارة التلوث على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛ بحيث يقوم هذا النظام على إجراءات وقائية وأخرى علاجية تهتم بتفعيل ومتابعة الآليات آنفة الذكر.